الأمم المتحدة

A/80/651

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2026
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 111 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

في عام 2025، وافق صندوق بناء السلام على تمويل قدره 266,98 027 124 دولار لـــ 48 مبادرة في 28 بلدا. وعكست المخصصات المرصودة في إطار الاستراتيجية الحالية للصندوق التي مُددت حتى نهاية عام 2026، أولوياته الأساسية: 483 450 23 دولارا لدعم النهُج العابرة للحدود والنهُج الإقليمية؛ و 389 901 43 دولارا لتسهيل عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة؛ و 000 300 23 دولار للنهوض بتمكين النساء والشباب. وانسجاما مع ميثاق المستقبل، جرى توسيع نطاق الدعم ليشمل جهود المنع المملوكة وطنيا، بما في ذلك وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية على إدارة مخاطر النزاعات. وساعدت الموارد المتأتية من الاشتراكات المقررة الأولى في توفير ركيزة أساسية لهذه العمليات. وخلال العام، ساهم 29 من الشركاء المانحين بمبلغ 132,3 مليون دولار في الصندوق، بانخفاضٍ بنسبة 8 في المائة مقارنةً بعام 2024 وبانخفاض كبير من مبلغ 180 مليون دولار المسجل عام 2020. وفي الوقت نفسه، استمر الطلب العالمي على دعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام في الازدياد، مدفوعاً بتزايد كلٍ من النزاعات والطابع المعقَّد لديناميات النزاع. ومع اقتراب الصندوق من اختتام استراتيجيته للفترة 2020–2026 واستعداده للدورة الاستراتيجية التالية، تؤكد هذه الاتجاهات على أهمية مواءمة الطموحات والتمويل والتنفيذ في ظل الظروف المتغيرة من أجل تعزيز جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام المملوكة وطنيا على نطاق واسع.

190326 020326 26-02412 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، هو التقرير السنوي السادس عشر للأمين العام عن صندوق بناء السلام، وهو يقدَّم إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها 282/63. وهو يغطي السنة السادسة من فترة الاستراتيجية الحالية للصندوق، التي بدأت عام 2020 ومُددت من عام 2024 إلى عام 2026. وسيُستكمل هذا التقرير بتقرير مالي مصدَّقٍ عليه صادرٍ عن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في موعد أقصاه 31 أيار/مايو 2026.

ثانيا - الأداء على النطاق العالمي والدروس المستفادة

2 - أبدت الدول الأعضاء تأييدا قويا لبناء السلام، كما يتضح من اعتماد قرار الجمعية العامة 11/80 وقرار مجلس الأمن 2805 (2025)، اللذين يؤكدان من جديد أن بناء السلام والحفاظ على السلام يمثلان أولويتين أساسيتين للأمم المتحدة، ويشددان على دعم منع نشوب النزاعات بقيادة وطنية باعتبارها عنصراً أساسياً في الدور الذي يؤديه هيكل بناء السلام. ودعا كل من الجمعية والمجلس في ذينك القرارين إلى التنفيذ الكامل للولايات القائمة المتعلقة بتمويل بناء السلام، وشددا على أهمية تعزيز التنسيق بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بما في ذلك من خلال إجراء حوار منتظم مع المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام. وأبرزوا الدور المحفز الذي يؤديه الصندوق في العمليات الانتقالية للبعثات، والاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، ومشاركة القطاع الخاص، والتمويل الابتكاري. كما طلب كل من الجمعية والمجلس تقديم مستجدات سنوية عن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وأكدا مجدداً على الحاجة إلى تمويل مبادرات بناء السلام التي تقودها النساء والشباب من أجل معالجة الثغرات المستمرة وتعزيز الاتساق والشمول.

3 - ومنذ عام 2020، يعكف مكتب بناء السلام ودعم السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بالأمانة العامة على تنفيذ الاستراتيجية العالمية للصندوق، مولياً الأولوية للعمليات الانتقالية للبعثات، وبناء السلام عبر الحدود، ودعم إشراك الجميع[1]. وكان من المقرر بدايةً اختتام الاستراتيجية في عام 2024، ولكنها مُددت حتى نهاية عام 2026، مع الحفاظ على أولوياتها وإضافة الاستعداد لدعم الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات بما يتماشى مع ميثاق المستقبل. وأتاح هذا التمديد إجراء استعراض عام 2025 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ليُسترشَد به في إعداد الاستراتيجية المقبلة المزمع وضعها في عام 2026، بعد إجراء تقييم مستقل لأداء الصندوق منذ عام 2020. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تجاوز رصيد الصندوق مليار دولار في البرامج المعتمدة في إطار فترة الاستراتيجية الحالية، ما يمثل تقدماً نحو تحقيق قفزة نوعية في تمويل بناء السلام.

4 - ورغم هذا التقدم المحرز، فإن هدف الأمين العام، كما ورد في التقارير السابقة، الذي يدعو إلى توفير 500 مليون دولار سنويا لصندوق بناء السلام لم يتحقق بعد. فقد انخفضت التبرعات وعدد الجهات المانحة الطوعية على مدى السنوات الثلاث الماضية: في عام 2025، ساهمت 29 دولة عضوا بمبلغ 132,3 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 143,0 مليون دولار من 33 دولة عضوا في عام 2024، و 131,8 مليون دولار من 36 دولة عضوا في عام 2023، و 170,8 مليون دولار من 32 دولة عضوا في

(1) معروف سابقا بمكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

عام 2022. لضمان تحقيق الأثر المرجو بموارد أقل، تطبق الأمانة العامة إرشادات لتحديد الأولويات في ما يتعلق بطلبات الدعم الجديدة، بما يتماشى مع المشورة المقدمة من المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام والشركاء. وتشدد هذه التوجيهات على أهمية تناؤل ديناميات النزاعات الإقليمية، والإجراءات المتمحورة حول العمليات السلمية أو السياسية، وتقاسم التكاليف في البيئات المتوسطة الدخل، وتقليص البصمة البيئية للبلدان المستوفية كامل الشروط للحفاظ على التأثير. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه التوجيهات قد يؤدي إلى تقليل الموارد المتاحة لسياقات منع نشوب النزاعات، حيث ستحظى سياقات النزاع أو ما بعد النزاع بالأولوية.

5 - وبدأ تحصيل واستخدام الاشتراكات المقررة التي أذنت بها الجمعية العامة في قرارها 257/78 في عام 2025. وتماشياً مع الاختصاصات المحدَّثة للصندوق، التي وُضعت صيغتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر 2024، صمم الشركاء الوطنيون برامج في البلدان المدرجة في المرفق الثالث من مشروع الميزانية المقترحة لعام 2025 (A/79/6 (Sect. 3)). وقد حُدِّثت الترتيبات الإدارية مع مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء. بيد أن الوضع الحالي لسيولة المنظمة حدَّ من توفُّر الاشتراكات المقررة في عام 2025. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، كانت 6 ملايين دولار حُولت إلى الحساب المتعدد السنوات لبناء السلام، وتالياً، إلى الصندوق. وأُقرت 10 برامج سبق تحديدها للحصول على تمويل من خلال الاشتراكات المقررة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وهايتي بمبلغ إجماليه 371 350 32 دولارا. وبالتشاور مع المجموعة الاستشارية ولجنة بناء السلام، تم الاتفاق على أن تستمر البلدان الخمسة التي تلقت اشتراكات مقررة في عام 2025 (البلدان الأربعة المذكورة أعلاه ومالي) في الاستفادة من هذا الترتيب في عام 2026، على أن تضاف بابوا غينيا الجديدة والصومال وغواتيمالا باعتبارها بلدانا مستفيدة جديدة.

الجدول 1

المخصصات المقررة لصندوق بناء السلام من الاشتراكات المقررة، 2025-2026

(بدولارات الولايات المتحدة)

	2025	*2026*
جمهورية أفريقيا الوسطى	10 000 000	5 000 000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	10 000 000	5 000 000
غواتيمالا	–	7 500 000
هايتي	10 000 000	5 000 000
مالي	10 000 000	5 000 000
بابوا غينيا الجديدة	–	7 500 000
الصومال	–	10 000 000
جنوب السودان	10 000 000	5 000 000
المجموع	**50 000 000**	**50 000 000**

6 - واستجابةً للدعوة إلى تعزيز أوجه التآزر بين الصندوق ولجنة بناء السلام، على نحو ما أعيدَ تأكيده في قراري الجمعية العامة 305/76 و 257/78 وانعكس في الاختصاصات المنقَّحة للصندوق، عقدت

اللجنة حوارها الاستراتيجي التفاعلي الأول مع الأمانة العامة في آذار/مارس 2025. ونوقشت المبادرات المموَّلة من الصندوق في اجتماعات على مستوى السفراء تتعلق بتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغينيا – بيساو وكولومبيا وليبريا.

7 – وشارك أعضاء لجنة بناء السلام بشكل منهجي في الزيارات الثلاث التي نُظمت عام 2025. ومن 16 إلى 21 آذار/مارس، ترأس الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام وفدا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ضم شركاء الصندوق وأعضاء المجموعة الاستشارية وأعضاء لجنة بناء السلام لمراقبة الدعم الاستراتيجي للصندوق وتكامل جهوده مع التشكيلة القطرية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبرزت الزيارات التي أُجريت إلى المشاريع في بانغي وبامباري الدورَ الأساسي الذي تضطلع به النساء والشباب في جهود بناء السلام فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومن 6 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر، سلطت زيارة مشتركة قام بها الشركاء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الضوءَ على المبادرات التي قادتها الحكومة في مقاطعة تانغانيكا. وأظهرت الزيارة كيف يمكن للتكامل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن يدعم الإجراءات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات خلال المرحلة الانتقالية للبعثة، على سبيل المثال من خلال استخدام الدعم المحفز الذي يقدمه الصندوق للمساعدة في إحراز تقدم نحو بلوغ المحطات السياساتية اللازمة لإطلاق استثمارات على نطاق أوسع. ومن 8 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، زار وفد على مستوى الخبراء غامبيا، اعترافاً منه بالدور المحفز الذي يؤديه الصندوق في دفع خطة الحفاظ على السلام منذ عام 2017، وإبرازاً للملكية الوطنية القوية، وبناء السلام بقيادة محلية، ودعم العدالة الانتقالية والحيز المدني، والتعاون عبر الحدود، بما في ذلك على الحدود بين السنغال وغامبيا.

8 – وفي عام 2025 أُقرَّ دعم 48 برنامجا من خلال الصندوق بمبلغ 266 027 124 دولارا في 28 بلدا. وبحلول نهاية العام، كان الشركاء القطريون ينفذون 200 مبادرة جارية. تمت الموافقة على تجديد الأهلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا لمدة خمس سنوات، بينما قدمت سيراليون طلباً في كانون الأول/ديسمبر. وقدمت بابوا غينيا الجديدة طلبا لتجديد الأهلية إلى الأمين العام خلال زيارته في أيلول/سبتمبر 2025، وسيُنجَز في عام 2026. ومُددت فترات الأهلية بشكل استثنائي لمدة عامين في هايتي ولعام واحد في بوركينا فاسو ومالي لتكون متماشية مع أطر التخطيط بالأمم المتحدة.

9 – وفي عام 2025، واصلت اللجان التوجيهية المشتركة إرشاد التوجه الاستراتيجي لاستثمارات الصندوق على الصعيد القطري، بما يضمن الاتساق مع أطر الأمم المتحدة للتعاون والأولويات الوطنية. ويرأس اللجان التوجيهية المشتركة المنسق المقيم للأمم المتحدة ومسؤول حكومي رفيع المستوى، وهي تضم ممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وفي بعض الحالات ممثلين عن المجموعات المستفيدة والقطاع الخاص. وفي عام 2025، عقد 19 بلدا من البلدان المؤهلة الـ 23 اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة التوجيهية المشتركة.

10 – وفي عام 2025، ظلت مخصصات عدة متوافقة مع النوافذ الثلاث ذات الأولوية للصندوق: النهُج العابرة للحدود والنهُج الإقليمية، والعمليات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، وتمكين النساء والشباب. وقدم 19 في المائة من التمويل المعتمد الدعم لمبادرات عابرة للحدود، مقابل هدف يبلغ 15 في المائة، كما يسرت نسبةُ 35 في المائة من ذلك التمويل العمليات الانتقالية، مقابل هدف يبلغ 30 في المائة. كما قُدم 19 في المائة من التمويل المعتمد لتمكين المرأة والشباب، مقارنة بهدف 25 في المائة، ما يعكس انخفاض

عدد الطلبات المقدمة من البلدان في إطار هذه النافذة ذات الأولوية. ومع ذلك، فإن 38 في المائة من المخصصات عبر المشاريع المعتمدة حديثًا (انظر الفرع ثالثا-جيم أدناه) تضمنت صراحةً دعم مشاركة المرأة باعتباره أحد النواتج المستهدفة.

الجدول 2

حافظة صندوق بناء السلام حسب النوافذ ذات الأولوية، 2025

	النافذة ذات الأولوية 1: النهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية	*النافذة ذات الأولوية 2: تسهيل المراحل الانتقالية*	*النافذة ذات الأولوية 3: تمكين المرأة والشباب*
الالتزام الكامل (بدولارات الولايات المتحدة)	23 450 483	43 901 389	23 300 000
عدد المشاريع الجديدة	7	14	8
البلدان والأقاليم	12	8	7
الجهات المستفيدة من الصندوق	7	12	10
الحصة من الحافظة (بالنسبة المئوية)	19	35	19
العدد الإجمالي للمشاريع الجارية	16	62	40

11 - أُوليت الأولوية للدعم المقدم من الصندوق لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات، انسجاما مع ميثاق المستقبل والاستراتيجية الموسعة. وفي بابوا غينيا الجديدة، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمنع نشوب النزاعات للفترة 2025-2030 بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتشكل هذه الاستراتيجية الركيزة التي تستند إليها إعادة أهلية البلد للاستفادة من صندوق بناء السلام وأهليته للاستفادة من مخصص البنك الدولي للمرونة ومنع نشوب النزاعات، وهي الأولى خارج أفريقيا. وسيقدَّم الدعم للتنفيذ في عام 2026 عبر الأموال المقررة. وفي تشاد، أطلقت الحكومة استراتيجية وطنية للتماسك الاجتماعي في عام 2025، عُرضت على لجنة بناء السلام في أيلول/سبتمبر، وهي تقوم بتفعيلها من خلال تعزيز البنية التحتية للسلام والقدرات على منع نشوب النزاعات على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي سري لانكا، طلبت الحكومة دعم الصندوق لتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك وضع وتنفيذ أولي للسياسة الوطنية وخطة العمل بشأن المصالحة والتعايش.

12 - وواصل الصندوق دعم إجراءات التدخل الحاسمة لمنع نشوب النزاعات التي تتفاقم بسبب التدهور البيئي والآثار السلبية لتغير المناخ وندرة الموارد والتنافس عليها. وفي عام 2025، طُلبت واعتُمدت سبعة مشاريع جديدة في ثمانية بلدان، بقيمة إجمالية قدرها 483 250 23 دولارا. وفي بابوا غينيا الجديدة، يركز برنامج ثانٍ في المرتفعات على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه النزاعات والمخاطر المرتبطة بالمناخ في أربع مقاطعات. وفي تونس، تهدف مبادرة للحكم الإقليمي إلى تحقيق المساواة في الحصول على المياه في قفصة والقيروان كنقطة انطلاق للحد من حالات التوتر المتصلة بالموارد وبناء القدرة المحلية على الصمود.

13 - وعُقد حوار منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة بشأن بناء السلام لعام 2025، الذي تشاركت في تنظيمه إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومبادرة إدارة الأزمات - مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام، في جنيف يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "تفعيل نهج شامل للمنظومة بأسرها في بناء

السلام والحفاظ عليه“، مع التركيز على موضوعي المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن كموضوعين شاملين. وجمع هذا الحدث نحو 200 مشارك من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم 57 في المائة منهم من النساء و 25 في المائة من الشباب. وإضافة إلى ذلك، بحث الحوار سبل توسيع الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والحفاظ عليها. وفي عام 2025، تشير لمحة موجزة عن البرامج الجارية للصندوق إلى أنه من المقرر إعادة توجيه 26 في المائة من التمويل إلى شركاء منفذين من المجتمع المدني، بتحويل 35,2 مليون دولار خلال العام.

14 - وبرعاية الصندوق، واصل مرفق الشراكة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بتمويل تفضيلي من جهات مانحة متطوعة، تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية، في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات، إذ وافق على 15 منحة بقيمة إجمالية قدرها 2,1 مليون دولار. ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال تنظيم حلقة عمل مشتركة مع البنك الدولي حول الشراكات الميدانية في حالات الأزمات، وتقديم دعم مخصص لتوسيع نطاق التعاون مع البنك الدولي في بابوا غينيا الجديدة وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا وهايتي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلق الصندوق فريقا استشاريا جديدا لتوسيع نطاق الدعم في السياقات والمواضيع ذات الأولوية، بينها تنمية القطاع الخاص.

الجدول 3

مخصصات صندوق بناء السلام، 2025

(بدولارات الولايات المتحدة)

	مرفق الاستجابة الفورية	*مرفق إحياء عملية بناء السلام*	*الأنصبة المقررة*	*المجموع*
البوسنة والهرسك[أ]	–	3 000 000,00	–	3 000 000,00
بوركينا فاسو[أ]	2 000 000,00	–	–	2 000 000,00
بوروندي[أ][ب]	3 001 788,94	3 000 000,00	–	6 001 788,94
الكاميرون	1 500 000,00	150 000,00	–	1 650 000,00
جمهورية أفريقيا الوسطى[أ]	–	1 800 000,00	15 950 484,94	17 750 484,94
كوت ديفوار[ب]	2 000 000,00	–	–	2 000 000,00
جمهورية الكونغو الديمقراطية[أ][ب]	–	5 388 797,53	4 000 000,00	9 388 797,53
السلفادور	1 193 906,00	–	–	1 193 906,00
غامبيا	–	2 500 000,00	–	2 500 000,00
غواتيمالا[أ]	1 193 907,00	–	–	1 193 907,00
غينيا - بيساو[أ][ب]	–	5 000 000,00	–	5 000 000,00
هايتي[أ][ب]	–	1 433 154,00	2 999 886,00	4 433 040,00
هندوراس[أ]	2 112 186,00	2 000 000,00	–	4 112 186,00
قيرغيزستان[أ]	–	8 200 000,00	–	8 200 000,00
لبنان	3 000 000,00	–	–	3 000 000,00
ليبريا[أ][ب]	–	3 000 000,00	–	3 000 000,00

	مرفق الاستجابة الفورية	مرفق إحياء عملية بناء السلام	الأنصبة المقررة	المجموع
ليبيا	2 000 000,00	–	–	2 000 000,00
مدغشقر[أ]	–	800 000,00	–	800 000,00
ملاوي	500 000,00	–	–	500 000,00
مالي[أ][ب]	2 500 000,00	–	–	2 500 000,00
موريتانيا[أ]	2 500 000,00	3 000 000,00	–	5 500 000,00
بابوا غينيا الجديدة[أ]	–	3 000 000,00	–	3 000 000,00
السنغال	2 000 000,00	–	–	2 000 000,00
جزر سليمان	3 000 000,00	–	–	3 000 000,00
الصومال[أ][ب]	–	5 077 762,24	–	5 077 762,24
جنوب السودان[أ]	–	–	9 400 000,00	9 400 000,00
توغو	2 500 000,00	–	–	2 500 000,00
تونس	2 605 450,00	–	–	2 605 450,00
على الصعيد العالمي	10 719 944,33	–	–	10 719 944,33
المجموع	**44 327 182,27**	**47 349 713,77**	**32 350 370,94**	**124 027 266,98**

المصدر: مكتب دعم السلام وبناء السلام ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

ملاحظة: يبيّن الجدول قرارات التمويل المتخذة في عام 2025. وتأتي التحويلات المالية، بعد الموافقة على المشروع، على دفعات، وقد تُنجَز في السنوات اللاحقة.

(أ) حالة مؤهّلة للاستفادة من مرفق إحياء عملية بناء السلام.

(ب) تُفهم الحالة التي تعتبر فيها بعثة ما بأنها توجد في مرحلة انتقالية، في سياق الصندوق، على أنها الحالة التي تكون البعثة قد انتقلت منها خلال السنوات العشر السابقة.

ثالثا - النتائج ومكاسب بناء السلام

ألف - النافذة ذات الأولوية 1: دعم النهُج العابرة للحدود والنهُج الإقليمية

15 - يتطلب التعامل مع الطبيعة العابرة للحدود للنزاعات اتخاذ إجراءات منسقة عبر الحدود وفي المناطق الحدودية لمنع التصعيد وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن أبرز الأحداث في عام 2025 الموافقة على مبادرة عابرة للحدود في السنغال ومالي وموريتانيا تستخدم الإدارة الشاملة للمياه كنقطة انطلاق لمنع النزاعات وتعزيز التعاون وترسيخ السلام في المناطق الحدودية. وفي بوركينا فاسو وكوت ديفوار، تمت الموافقة على زيادة التكاليف لمشروع يعزز الحوكمة في المناطق الحدودية من خلال دعم الحوار المحلي، والحد من مخاطر النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون عبر الحدود، مع إيلاء اهتمام خاص لقيادة ومشاركة النساء والشباب.

16 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، كانت قيمة حافظة الصندوق المتداولة في إطار هذه النافذة بلغت ما مجموعه 69,5 مليون دولار، وتضمنت 16 مبادرة جارية. وتُظهر عدة مشاريع نشطة عبر الحدود التقدم المحرز في تعزيز نظم المنع والإنذار المبكر التي تقودها الحكومات في المناطق الحدودية الهشة. وفي بنن والنيجر، تحت قيادة السلطات الوطنية والمحلية، وبحسب ما قيس من خلال رصد

المشـــاريع، ارتفعت نســـبة التنبيهات من النزاعات التي تديرها آليات المجتمع المحلي من 86 في المائة إلى 95 في المائة في النيجر ومن 78 في المائة إلى 98 في المائة في بنن. وسـجل الرصـد المسـتقل انخفاضـاً في عدد الحوادث العنيفة المبلَّغ عنها من 40 في تموز/يوليه 2023 إلى 20 في كانون الثاني/يناير 2025. وأفيد بأن ذلك كان نتيجةً لتعزيز آليات الإنذار المبكر المجتمعية، ورصـد الترحال الرعوي، وآليات الحوار في مقاطعتي أتاكورا وأليبوري في بنن ومنطقة دوسو في النيجر، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي). وفي حوض بحيرة تشـاد، وعبر ثمانية أقاليم في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، سهلت السلطات المحلية إعادة الإدماج السلمي لـــ 260 نازحاً داخلياً و 150 فردا ســـابقا في بوكو حرام، بدعم من البرنامج الإنمائي. وتجلى الدور المحفِّز الذي اضـــطلع به الصـــندوق في الموافقة على منحة قدرها 2,6 ملايين دولار من بنك التنمية الأفريقي للاســتفادة من شــبكة المجتمع المدني الإقليمية التي نشأت من الدعوة التي أطلقتها لجنة حوض بحيرة تشاد لتقديم مقترحات، والتي نفذ من خلالها 55 شريكاً محلياً 27 مبادرة للمنع.

17 - كما حققت المبادرات عبر الحدود مكاسـب ملموسـة في مجال السـلام من خلال تعزيز التماسـك الاجتماعي والحوكمة الشاملة للجميع وسبل العيش المشتركة في المجتمعات المحلية الحدودية. وفي سيراليون وليبريا نهضـــت المجتمعات المحلية في 54 منطقة حدودية ومتاخمة للغابات بالإدارة التعاونية للموارد الطبيعية وبالزراعة المتكيفة مع المناخ بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي. وأشـركت 40 منظمة زراعية 000 2 من النساء والشباب في إنتاج مشترك، شمل الزراعةَ الجماعية لأراضٍ كانت في السـابق عرضـة للنزاعات في ليبريا والإدارةَ المشـتركة لـــ 100 هكتار من مسـتنقعات الوادي الداخلي في سـيراليون. وفي السـنغال وموريتانيا، سـاهمت 75 آلية على مسـتوى القرى، شـارك فيها كل من السـلطات المحلية والزعماء التقليديين والنساء والشباب والمجتمع المدني، في تسوية أكثر من 35 نزاعاً محلياً، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وواصـــلت حكومة موريتانيا تعزيز مأسـسـة الحكم المحلي والسـلام والأمن بإنشـاء 384 لجنة قروية إضـافية على نطاق المناطق الحدودية. وفي كينيا، أظهر استقصاء للتصورات أن التواصل المطرد بين العشائر لحل النزاعات الناشئة زاد من 58 في المائة إلى 93 في المائة في غاريسا ومنديرا وواجير، في حين حسّنت مشاريع ثمار السلام فرص الحصول على المياه لنحو 000 5 أسـرة معيشـية نتيجةً لمبادرات مجتمعية مدعومة من مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي لتعزيز الثقة والتعاون بين الدولة والمجتمع في الأقضية الحدودية.

18 - كما عززت المشـاريع أطرَ الحوكمة والاسـتجابات المؤسـسـية للتنقل البشـري عبر الحدود. وعملت حكومات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي، على تعزيز القوانين والسـياسـات ونظم المعلومات بتناولها التنقل البشـري من زاوية بناء السلام، بما في ذلك اعتماد قانون يتعلق بالنزوح الداخلي في هندوراس واستراتيجيات لإعادة إدماج اللاجئين والمهاجرين العائدين على نطاق البلدان الثلاثة، بمشـاركة أكثر من 25 مؤسـسـة شـريكة. وفي البلديات ذات الأولوية في غواتيمالا، أفاد 92 في المائة من المســؤولين المحليين وقادة المجتمعات المحلية الذين شـملهم المسـح عن تعايش سـلمي أكثر وتحسُّـن التماسـك الاجتماعي بين المجتمعات المهاجرة والمجتمعات المضيفة.

باء - النافذة ذات الأولوية 2: تسهيل المراحل الانتقالية

19 - في عام 2025، دعمت الموافقاتُ الجديدة في إطار هذه النافذة ذات الأولوية الجهودَ الوطنية الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والمشاركة الشاملة للجميع في سياقات الانتقال من وجود بعثات الأمم المتحدة[2]. وفي غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقدم مشروع ممول من الاشتراكات المقررة الدعم للمشاركة في المنع وللوساطة في النزاعات على الأراضي في كواموث ومالوكو، يربط إدارة الأراضي الشاملة للجميع بمشاركة القطاع الخاص من أجل تخفيف حدة حالات التوتر ودعم انتعاش الاقتصاد المحلي. وفي مالي، يهدف مشروع جديد إلى تعزيز التعاون بين السلطات والزعماء التقليديين وقوات الأمن والنساء والشباب في المناطق المتضررة من استمرار انعدام الأمن، دعماً لجهود تحقيق الاستقرار الوطني. وفي ما يتعلق بهايتي، تمت الموافقة على مبادرة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من تعرضها لعنف العصابات، مع التركيز على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة.

20 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، كانت قيمة حافظة الصندوق المتداولة في إطار هذه النافذة بلغت ما مجموعه 163,3 مليون دولار، وتضمنت 62 مبادرة جارية. وفي بوروندي، عززت المجتمعات المحلية التي تعيش حول منتزه كيبيرا الوطني ومكتب حماية البيئة تعاونَها في مجال الوصول إلى الغابات، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. كما أن 17 لجنة للحماية المجتمعية هي حالياً بمثابة منصات حوار دائمة بين المجتمعات المحلية وسلطات المنتزهات. دخل اتفاق للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية حيز النفاذ في حزيران/يونيه 2025، ما أدى إلى تأمين 000 150 دولار سنوياً لمدة 10 سنوات، في حين خلقت أعمال البنية التحتية المبكرة 150 فرصة عمل، شملت النساء والشباب والباتوا، ما ساعد على الحد من مخاطر نشوب النزاعات المتصلة بسبل العيش.

21 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عززت المبادرات المدعومة من الصندوق الحوكمةَ الأمنية وإدارة الموارد الشاملة للجميع وانخراط الشباب والنساء. وفي مقاطعة تانغانيكا، وفي أعقاب انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المنطقة، سهّل الصندوق إدارة الأمن على المستوى المحلي وأكثر عرضة للمساءلة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي. وفقًا للاستقصاء الختامي للتصورات الذي أُجري في إطار تقييم المشروع، أفاد 98 في المائة من المستطلَعين بأنهم يشعرون بأمان أكبر منذ بدء العمل بنظام الخفارة المجتمعية وهياكل الحوكمة الأمنية (بزيادة من 58 في المائة لعام 2023)، وأفاد 95 في المائة بأن الثقة زادت بين المواطنين والدولة. وفي المقاطعة عينها، وبدعم من الفاو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، عاد 500 طفل متضرر من النزاع إلى بيئات تعليمية أكثر أماناً، بينما حصل 447 طفلاً كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة و 561 فرداً آخرون متضررين من النزاع على دعم نفسي اجتماعي. وفي كاساي وكاساي سنترال، وبدعم من مفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، أعيدت ملفات قضايا 604 من ضحايا العنف، نحو 60 في المائة منهم من النساء والمراهقات، إلى الإجراءات القضائية بعدما كانت متوقفة منذ فترة طويلة، في حين قامت هياكل الرصد المجتمعية بتتبّع

(2) في إطار النافذة ذات الأولوية 2: تيسير عمليات الانتقال، يُعتبر البلد/الإقليم في سياق حالة انتقالية لمدة 10 سنوات بعد انسحاب البعثة.

750 4 حادث حماية وقدمت الدعم لتخفيف حدة التوتر. وفي كيفو الجنوبية، عززت المجتمعات المحلية المحيطة بمنتزه كاهوزي – بييغا الوطني الإدارةَ الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة للموارد الطبيعية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وتلقت آلية المنتزه لإدارة الشكاوى والتعويضات 514 شكوى من المجتمع المحلي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025 تتعلق بالوصول إلى الأراضي واستخدام الموارد وأوجه التعاطي مع سلطات المنتزه، وجرى الرد على 78 في المائة من الحالات أو معالجتها بشكل أولي. وانخفض عدد الشكاوى المتعلقة بإساءة استعمام السلطة من 14 في المائة عام 2024 إلى أقل من 5 في المائة عام 2025. واستكمالا لهذه الجهود، وسّعت المبادرات التي يقودها الشباب والنساء دور الانخراط المواطني والمنع. وبدعم من منظمة "البحث عن أرضية مشتركة" في كيفو الشمالية والجنوبية، تم ثني 267 شاباً وشابة عن الانضمام إلى الجماعات المسلحة في إطار خطة العمل الوطنية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، في حين أحرزت مبادرة مدعومة من مؤسسة Kvinna till Kvinna نجاحات كبيرة في مجال الدور القيادي للشابات والتوعية بحقوقهن، بما في ذلك تسجيل زيادة في فهم حقوق المرأة المبلغ عنه من 40 في المائة إلى 85 في المائة من قبل المشاركين في المسحَين التقييمين السابق واللاحق في كاباري.

22 – وفي كوت ديفوار، عززت السلطات الوطنية والمحلية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة واليونيسف، حوكمة الديناميات الرعوية وإدارة الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية. وأفاد 90 في المائة من الجهات الفاعلة المحلية عن تحسن التخطيط للترحال الرعوي واستحدثت 20 منطقة آليات إنذار مبكر وتمت تسوية 84 في المائة من 699 حالة إنذار من خلال الآليات المجتمعية، وفقاً لرصد المشروع.

23 – وفي غينيا – بيساو، عززت جهود الوساطة والحوكمة الشاملة للجميع التعايش السلمي وإدارة الموارد الطبيعية. وفي غابو وبافاتا، أدت عمليات الوساطة المدعومة من الفاو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى إبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن إدارة الأراضي والمياه، وتخصيص المراعي والأراضي الزراعية، وحماية المناطق المقدسة. ونتيجة لذلك، انخفض عدد حوادث النزاع بشكل حاد، مما متوسطه 80 حادثة شهريًا خلال الفترة 2018–2020 إلى 10 في عام 2024، في حين تمت تسوية 106 نزاعات متعلقة بالرعي في عام 2025 واسترداد وإعادة 149 رأساً من الماشية المسروقة. واستكمالا لهذه النتائج، وافقت السلطات الوطنية، بدعم من الفاو وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وموئل الأمم المتحدة، على أدوات جديدة للتخطيط الوطني توجّه إدارة المياه على نحو أكثر شمولاً للجميع ومراعاة لظروف النزاع.

24 – وفي ليبريا، عززت مبادرات بناء السلام وإدارة الأراضي التي قادتها المجتمعات المحلية التماسك الاجتماعي وتسوية النزاعات وأطر المصالحة الوطنية. وفي أقضية نيمبا ولوفا وغران جيديه وسينوي ومونتسيرادو وريفيرسيس، قامت مجموعات من النساء والشباب بحل أكثر من 000 4 منازعة محلية بدعم من الفاو والبرنامج الإنمائي. وأظهر استقصاء ختامي أن 99 في المائة من أفراد المجتمع المحلي أفادوا عن تحسن السلام والاستقرار. واستكمالا لذلك، أدت مبادرات متعلقة بإدارة الأراضي وتسوية المنازعات مدعومة من وكالة التنمية الاقتصادية والتمكين والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي إلى حصول 23 مجتمعا محليا عرفيا على سندات ملكية للأراضي صادرة عن الحكومة، تغطي نحو 000 30 فدان. وحلّت آليات تسوية المنازعات البديلة التي أنشئت حديثاً 33 قضية متعلقة بالأراضي وعالجت نزاعات عالية الخطورة في المناطق التي تعاني من ضغوط الهجرة.

25 - وفي مالي، أنتج إعلاميون شباب محتوى لمكافحة المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، ووصلوا إلى نحو 3,9 ملايين شخص بدعم من منظمة Search for Common Ground (البحث عن أرضية مشتركة). وتشير بيانات الرصد إلى أن 81 في المائة من الأفراد الذين تم الوصول إليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي اعتبروا هذه المنتجات فعالة في منع المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة أو التصدي لها. ومن خلال مبادرة أخرى نفذها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن والبرنامج الإنمائي، اعتمدت الشبكة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية والمناخ والسلام والأمن خطة عمل خاصة بها، في حين اعتمدت السلطات المحلية في ست مناطق خططاً محلية تراعي المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ وتدابير تكيف مراعية للمنظور الجنساني.

26 - وفي الصومال، عززت هياكل السلام المحلية والوساطة الشاملة للجميع التماسكَ الاجتماعي والثقة في التسوية اللاعنفية للنزاعات. وفي هولوذاغ و بيدواه و براوه و كاران، اعترفت الإدارات المحلية رسمياً بلجان السلام المحلية وقدمت لها دعماً عينياً، وباتت المرأة تشغل الآن 12 من 36 مقعداً، بدعم من لجنة الإنقاذ الدولية. وأظهرت الاستقصاءات الختامية أن نسبة الشباب والأقليات من العشائر المهمشة الذين أفادوا بأنهم يشعرون بالاندماج في هياكل السلام والحكم المحلية ارتفعت من 42 في المائة إلى 92 في المائة، في حين زادت الثقة في التسوية اللاعنفية للنزاعات بقيادة المجتمع المحلي التي أفاد بها المستجيبون من 22 في المائة إلى 94 في المائة بين الاستقصاء الأساسي في تموز/يوليه 2023 والاستقصاء الختامي في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأقرت وزارة الشباب والرياضة إنشاء مجلس استشاري للشباب باعتباره منصة دائمة تربط أولويات المجتمع المحلي بالمؤسسات الحكومية، بدعم من الفاو والمنظمة الدولية للهجرة. وفي موازاة ذلك، دفعت السلطات على مستوى الولاية في غالمودوغ بعجلة مأسسة بناء السلام المرتكز على الدين وذلك بتأييد مشاريع قوانين تتعلق بإنشاء مدارس قرآنية جديدة ومجلس علماء، مستندة إلى جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات المدعومة من البرنامج الإنمائي. وارتفعت نسبة مشاركة النساء في القيادة الدينية من 25 في المائة إلى 40 في المائة في المقاطعات التي تتلقى الدعم. وبحسب استقصاءات التصورات حول المشروع، عزا 45,6 في المائة من المشاركين انخفاض المنازعات المجتمعية إلى تدخّل العلماء.

جيم - النافذة ذات الأولوية 3: تعزيز الإدماج من خلال تمكين المرأة والشباب

27 - ما زال تمكين النساء والشباب من أجل منع العنف وتعزيز التماسك المجتمعي يشكل أمرا ضروريا للإدارة الفعالة للنزاعات وبناء السلام الشامل للجميع. وتمشيا مع نظام الواسم الجنساني، يُشترط أن تخصص كل المشاريع المدعومة من الصندوق ما لا يقل عن 15 في المائة من ميزانيتها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عبر النتيجة 1 (15-29 في المائة)، والنتيجة 2 (30-79 في المائة)، والنتيجة 3 (80-100 في المائة). وفي عام 2025، شكلت هذه الاستثمارات 38 في المائة من مخصصات المشاريع المعتمدة حديثًا، متجاوزةً الهدف الداخلي للصندوق البالغ 30 في المائة للسنة التاسعة على التوالي. ومن الأمثلة على المشاريع التي أُقرت حديثا برنامج في بنغازي ودرنة بليبيا يهدف إلى تعزيز المشاركة في التخطيط والتنمية الاقتصادية وسبل العيش على المستوى المحلي من أجل تدعيم التماسك المجتمعي، مع التركيز على بناء السلام بقيادة النساء والشباب. وفي بوروندي، تعمل مبادرة تركز على الشباب مدعومة من الصندوق على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشباب والسلام والأمن.

28 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، كانت قيمة حافظة الصندوق المتداولة في إطار هذه النافذة تبلغ ما مجموعه 96,6 ملايين دولار، وتتضمن 40 مبادرة جارية. وتواصل مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين تفعيل نهج أهلي لا مركزي يولي الأولوية لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وتشمل الشباب. وفي عام 2025، أُقرت مبادرة جديدة في ليبريا لإعلاء صوت المرأة وتعزيز امتلاكها زمام الأمور وذلك بتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة ودعم جهود السلام والأمن الشاملة للجميع. وتحقق البرامج الجارية نتائج ملموسة، بما في ذلك في غامبيا، حيث شكل صندوق الأمم المتحدة للسكان وثلاث منظمات مجتمع مدني جامعة و 20 منظمة نسائية تحالفاً وطنياً للنهوض بحقوق النساء والفتيات. وفي كولومبيا، مكّنت الدعاوى القضائية التي قادها المجتمع المدني بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمثيلَ 624 امرأة ناجية من العنف الجنسي أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وإدراجَ احتياجات أكثر من 200 1 ضحية في دعاوى العدالة الانتقالية.

29 - وفي سياقات مختلفة، ساهمت زيادة مشاركة النساء والشباب في بناء السلام في تحقيق تحسينات قابلة للقياس في مجالي منع نشوب النزاعات والتماسك الاجتماعي. وفي جنوب تشاد، أنشأت السلطات المحلية، بدعم من منظمة Humanité et Inclusion، خلية إنذار مبكر تربط مربي الماشية والمزارعين والرعاة بلجان السلام المحلية. وتضم الخلايا 256 عضواً، 48 في المائة من النساء، مقارنة بالمشاركة الأساسية للنساء البالغة 0,6 في المائة في إدارة النزاعات المحلية. وفي السودان، أنشأ القادة المجتمعيون في ولاية النيل الأبيض، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، منصات يقودها الشباب جمعت 78 شاباً ومراهقاً من فئات عرقية مختلفة. وتُظهر البيانات الأساسية والبيانات الختامية للمشروع أنه بين عامي 2024 و 2025، زادت الثقة داخل المجتمعات المحلية من 20 في المائة إلى 40 في المائة، وزادت الثقة بين الفئات العرقية من 10 في المائة إلى 25 في المائة، وأفاد 84 في المائة من الشباب بأنهم يلتمسون الوساطة من خلال الهياكل المجتمعية أو الأسرية عوض الانخراط في مواجهة جسدية.

30 - وحقق تمكين النساء والشباب نتائج ملموسة في مجالي الحوكمة والسياسات. ففي غواتيمالا، دُمج 261 من قادة الشباب، بينهم 120 شابة، بشكل رسمي في آليات إدارة النزاعات على مستوى البلديات والمقاطعات في ألتا بيراباس ووادي بولوتشيك، بدعم من منظمة Mercy Corps. وفي إطار هذه الآليات، ساهموا في إنشاء وحدة تقنية على مستوى المقاطعة للاستجابة للنزاعات، وتعزيز اللجان البلدية لإدارة النزاعات في خمس بلديات، وتحديث السياسة العامة للمقاطعات بشأن حل النزاعات، والتي تعمل جميعها الآن بمخصصات ميزانية قدرها 000 15 دولار من مكتب المحافظ. وفي السلفادور، ساهم أكثر من 800 1 من الشباب، بينهم 912 شابة، في صوغ مشروعي مقترحين للسياسات البلدية، ومشاريع مبادرات لإصلاح القانون يتعلق بقانون الأحداث العام، وخطة برنامجية للشباب، بدعم من منظمة Oikos – Cooperação e Desenvolvimento وشركاء من المجتمع المدني. وفي هندوراس، أُدرجت مقترحات قدمتها 15 شبكة شبابية بدعم من المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة ومفوضية شؤون اللاجئين - بما في ذلك خطط عمل بلدية لمنع العنف، ولجان الأمن المجتمعي، والمجلس البلدي لحقوق الطفل - في خطة عمل مجلس حقوق الطفل في المنطقة الوسطى لعام 2025، الذي خصص مبلغ 200 15 دولار لتنفيذها.

31 - وحقق انخراط الشباب المرتكز على حقوق الإنسان نتائج ملموسة في مجال الحماية والمساءلة في حالات الأزمات وما بعد الأزمات. وفي جنوب السودان، أصدرت القيادات النسائية الشابة والموجِّهات في

ولاية غرب الاستوائية، بدعم من المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، بياناً مشتركاً حول السلام والمساءلة ساهم في الإفراج عن مدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة قيد الاحتجاز. وفي كولومبيا، وبدعم من مؤسسة Stichting War Child (تضميد جراح أطفال الحرب)، أنشأ شباب من السكان الأصليين ومتحدر من أصل أفريقي مرصداً شبابيا شارك فيه 246 من الشباب (63 في المائة منهم من النساء) وأعدوا تحليلاً للمخاطر المتصلة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية. واستكمالا لذلك، شكل قادة الشباب، بدعم من مركز إكويتاس الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان شبكةً وطنية للشباب من أجل السلام والمصالحة، ساهمت في جهود الحفاظ على الذاكرة التاريخية والبحث عن المفقودين، بعدما ترشح سبعة من الشباب لمجالس الشباب المحلية انتُخب اثنان منهم. وفي مدغشقر، خلال الأزمة السياسية التي نشبت عام 2025، عمل المرصد الوطني لحقوق الإنسان الذي يقوده الشباب، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسف، على توثيق 25 حالة وفاة و 235 إصابة خطيرة، وأنتج بيانات متحقق منها يُسترشَد بها الآن في عمليات المساءلة والإجراءات القضائية.

دال – برامج واتجاهات إضافية في نتائج صندوق بناء السلام وتمويله

32 – عكست عمليات الموافقة الجديدة خارج نوافذ الأولويات الطلب على منع نشوب النزاعات والتوطين والحوكمة الشاملة للجميع. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت مبادرة جديدة الدعم لتنظيم الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر 2025 من خلال تعزيز منع العنف الانتخابي والمشاركة الشاملة للجميع، ولا سيما للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيُبذَل جهد آخر لدعم التحول الزراعي وإيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة في مامبيري – كاديي ونانا مامبيري، وذلك استكمالاً لبرنامج زراعي أوسع نطاقاً ينفذه بنك التنمية الأفريقي من خلال الحوار ومبادرات المصالحة وتحسين فرص الحصول على الأراضي. وفي جزر سليمان، يتصدى برنامج جديد لحالات التوتر بين المركز والأطراف من خلال دعم عملية لإصلاح اللامركزية قائمة على الأدلة ومن خلال الإدارة التشاركية للاستثمارات الإنمائية اللامركزية.

33 – وفي عام 2025، ساهم الصندوق في تحقيق أوجه تقدم ملموس في مجالات نزع السلاح، وإعادة الإدماج، وإدارة قطاع الأمن، والعدالة، والحوار السياسي. وفي تشاد، دفعت الحكومة بعجلة تنفيذ اتفاقية الدوحة للسلام ومشاركة الحركات السياسية العسكرية في الحوار الوطني الشامل والسيادي في تشاد من خلال إضفاء شرعية سياسية على السياسة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدراجها في خطة التنمية الوطنية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي واليونيسف. وسجلت اللجنة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 000 30 من المقاتلين السابقين وشركائهم المقدَّر عددهم بـ 000 137 وحددت ثلاثة مواقع تجميع تجريبية في مقاطعة بوركو، في حين عززت المبادرةَ عملياتُ التبادل بين بلدان الجنوب مع جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدعمَ التقني من سويسرا.

34 – وفي كولومبيا، عجل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام التحقيقات في ست "قضايا كبرى" من خلال تحديد هوية 173 من أفراد الجماعات المسلحة السابقين وإصدار أوامر قضائية هامة، مع اعتماد 104 من الناجين الذكور من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي مدغشقر، عززت السلطات الوطنية والمحلية إمكانية الوصول إلى عدالة منصفة وشاملة

للجميع من خلال الاعتماد الرسمي لآليتين إقليميتين للعدالة التقليدية ضمن النظام القانوني بدعم من MSIS-Tatao ومفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي. وفي سان تومي وبرينسيبي، أنشأت الحكومة اللجنة الفنية لاستعراض قطاع الأمن وأطلقت العمل بها في كانون الثاني/يناير 2025، ثم اعتمدت استراتيجيتها الوطنية لمنع نشوب النزاعات للفترة 2025–2028 بدعم من البرنامج الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وعرضت الاستراتيجية على لجنة بناء السلام في أيار/مايو 2025.

35 - وفي عام 2025، نهضت الحكومات بالمصالحة الوطنية والحكم الديمقراطي ومنع نشوب النزاعات من خلال الإصلاحات المؤسسية وآليات منع نشوب النزاعات القائمة على الأدلة. وفي غامبيا، وضعت الحكومة الصيغة النهائية لمشروع قانون لجنة السلام والمصالحة واعتمدت دراسة استطلاعية وطنية حول هياكل السلام اللامركزية، مع تعزيز تنسيق الإنذار المبكر واعتماد أول خطة عمل وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن للفترة 2025–2030، بدعم من مركز التجارة الدولية والبرنامج الإنمائي واليونسكو. وفي مدغشقر، عززت السلطات مبادرات المصالحة وحضور الدولة في جبال أندريري من خلال إعادة إدماج أفراد سابقين من جماعات اللصوص المسلحة (داهالو) وتوسيع مشاركة المرأة في آليات السلام التقليدية. وقد استُكملت هذه الجهود بإصدار أكثر من 500 12 وثيقة مدنية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الشرطية والصحية، ما عزز الثقة والأمن القانوني بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي.

36 - وفي فيجي، استخدمت الحكومة جولات الحوار الوطني والمجتمعي لدفع جهود المصالحة وإرشاد عملية وضع سياسة وهيكل وطنيين للتماسك الاجتماعي، في حين تنظر 10 مؤسسات حكومية في توصيات سياساتية لتعزيز حقوق الإنسان ومأسسة أطر الوساطة والتماسك الاجتماعي، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، اعتمدت الدولة أول خطة عمل وطنية لها بشأن المرأة والسلام والأمن، ومأسَسَت نظامَ إنذار مبكر من خلال مكتب أمين المظالم، ووسعت شبكات الوساطة التي تقودها النساء على الصعيد الوطني، ودمجت منع نشوب النزاعات والإدماج في الحوكمة بدعم من البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

37 - وفي جميع الأوضاع الهشة ومراحل الانتقال السياسي، حققت مبادرات منع نشوب النزاعات التي ركزت على ثمار السلام مكاسب ملموسة في سبل العيش والخدمات والثقة في السلطات المحلية. وفي مدغشقر، في منطقتي أتسيناانا وألالانجيروفو، عززت السلطات المحلية القدرة الاقتصادية للمرأة على الصمود من خلال 75 مجموعة ادخار مجتمعية، وتخطيط الأعمال التجارية لـ 120 امرأة، واعتماد الزراعة المتكيفة مع تغير المناخ من قبل 300 امرأة، بدعم من Sampan'Asa Momba ny Fampandrosoana. وفي البوسنة والهرسك، وسّعت البلديات، بدعمٍ من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي، نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع من خلال تجديد 12 مركزاً للرعاية الاجتماعية وتقديم 20 خدمة اجتماعية جديدة أو مطوَّرة، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، وخدمات الطفولة المبكرة وآليات حمايتها، استفاد منها نحو 000 9 شخص، بينهم أطفال وأشخاص ذوو إعاقة.

38 - وفي عام 2025، عزز الصندوق التوطين من خلال دعم إدماج منع نشوب النزاعات، وتقديم الخدمات بشكل عادل، وتحقيق التماسك الاجتماعي داخل نظم الحوكمة الوطنية ودون الوطنية. وفي قيرغيزستان، عدّلت الحكومة قانون الإدارة الحكومية المحلية والحكم الذاتي المحلي لتفرض رسمياً على البلديات العمل بنشاط على منع حالات التوتر الاجتماعي، ومأسسة الوقاية على المستوى المحلي بدعم من البرنامج الإنمائي واليونسكو. وفي منطقة أغاديز شمال النيجر، عززت السلطات الوطنية والمحلية الحوكمة

الشـــاملة للجميع في مجالي التعدين اليدوي للذهب وســـبل العيش، بدعم من منظمة التعاون الدولي Cooperazione Internazionale والمنظمة الدولية للهجرة. وتمكنت لجان الرصـــد المجتمعية التي أعيد تنشيطها من تسوية 72 من 73 نزاعاً محلياً بطريقة سلمية، في حين ربطت التدابيرُ التنظيمية والبنية التحتية للري والتعاونيات التي تقودها النساء إدارةَ النزاعات بالانتعاش الاقتصادي.

39 - ويواصـــل الصـــندوق دعم الحكومات في تحولها نحو هياكل وقائية دائمة من خلال إدماج آليات الحوار والتنسيق وإدارة النزاعات في نظم الحوكمة الرسمية. وفي غواتيمالا، قامت السلطات الوطنية والمحلية بمأسسة جهود منع نشوب النزاعات من خلال اعتماد سياسة مناطقية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها في إيســـابال للفترة 2025-2034، بدعم من الفاو ومفوضـــية حقوق الإنســـان وبرنامج الأغذية العالمي. وفي منطقة البحيرات الكبرى، أقرت أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشكل مشترك أول إجراء تشغيلي موحد إقليمي لضبط الجماعات المسلحة والمقاتلين الأجانب، بتنسيق من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وبدعم تقني من المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حددت الإجراءات معايير مشـتركة وترتيبات حوكمة وجداول زمنية للرصـد من أجل سـد الثغرات في التنسـيق التي كانت أتاحت في السابق إعادة تحشيد العناصر المسلحة عبر الحدود. وفي البوسنة والهرسك، قامت السلطات بمأسسة منصات للحوار المحلي في 10 بلديات، نفذها البرنامج الإنمائي واليونيسف واليونسكو، حيث أدمجت آليات الحوكمة التشاركية التي تتيح التعاون المستدام بين السلطات المحلية والشباب والمجتمع المدني بما يتجاوز دورات المشاريع. وقد أطلقت هذه المنصات 12 مبادرة يقودها الشباب يشارك فيها 809 منهم (433 شابة و 376 شابا) بما يعزز التعاون بين الأعراق وبناء التوافق.

40 - وفي عام 2025، دعم الصـندوق جهود بناء السـلام البيئي التي تقودها الحكومة من خلال تعزيز الإدارة المحلية للأراضـي والموارد الطبيعية وتخفيف حدة التوترات التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، لا سيما في المناطق المتضـررة من النزوح والتنقل القسـري. والنيجر هي واحدة من الأمثلة على ذلك، حيث عززت الســـلطات في مارادي وزيندر الآليات المحلية التي تقلل من حدة التوترات بين المزارعين والرعاة من خلال الجمع بين الحوار المجتمعي وتحقيق مكاســـب عملية في مجال المرونة. وبدعم من الفاو وصـــندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أصدرت 25 لجنة محلية معنية بالأراضي 210 من صكوك حيازة الأراضي في حين توسطت آليات مجتمعية في 197 نزاعاً اجتماعياً وحلّت 58 خلافا متعلقا بالأراضـي من خلال الحوار، ما ســاعد في تهدئة الخلافات المتصــلة بحيازة الأراضـــي واســتخدام الموارد. وفي هندوراس، عززت إدارة الغابات ومسـتجمعات المياه لمنع الخلافات الاجتماعية البيئية، وأنشـأت لجانا نسـائية في تعاونيات الحراجة الزراعية، ومأسست القدرات المجتمعية على الوساطة لتسوية حالات التوتر المتعلقة بالموارد بدعم من منظمة Ayuda en Acción والفاو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

41 - وفي الســياقات المتضـــررة من النزوح القســري وغيره من التحركات عبر الحدود، ثبت أن تعزيز الحوكمة المحلية والخدمات الأســاســية هو أمر بالغ الأهمية لمنع حالات التوتر بين المجتمعات المضــيفة والعائدين والسـكان النازحين قسـراً. وفي شـرق تشـاد، عززت السـلطات المحلية لجان السـلام التي حلت 50 نزاعاً محلياً في أنحاء أدري وغوز بييدا وغويريدا، بدعم من البرنامج الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان، بدمج احتياجات اللاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة. وفي جنوب السودان، أظهرت المجتمعات المحلية في قضـاء بالييت تعزيز ملكيتها المحلية لجهود السـلام والحماية من خلال تشـغيل لجنة سـلام قائمة

بذاتها خففت حالات التوتر بين الطوائف ونظمت بشكل مستقل حلولاً لإيواء الأسر النازحة حديثاً، بدعم من البرنامج الإنمائي واليونيسف. وفي السودان، أدت مبادرة نفذتها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين في ولاية نهر النيل إلى تخفيف حدة حالات التوتر بين النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة من خلال إعادة توفير الخدمات، بما في ذلك مضاعفة الطاقة الاستيعابية للمدارس من 150 إلى 300 تلميذ وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصحة.

42 - وتعمل المقاربات المبتكرة إزاء الشراكات والتمويل على مساعدة المؤسسات المركزية والمحلية على حشد موارد وقدرات إضافية لبناء السلام، بما في ذلك من خلال التعاون مع القطاع الخاص وآليات التمويل المشترك الجديدة. وفي كوسوفو[3]، قامت البلديات، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة واليونيسف، بربط الشباب بأربع شركات من خلال غرفة التجارة، مستفيدة من مسارات القطاع الخاص لتعزيز مشاركة الشباب ونتائج التماسك الاجتماعي. ووفقاً للبيانات الختامية، كانت مسارات الحوكمة والتوظيف هذه مجتمعة مرتبطة بتحسينات قابلة للقياس في مجالي التماسك الاجتماعي وتنامي التسامح والصداقات بين الأعراق. وفي لبنان، تعمل مبادرة طرابلس للسلام التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي واليونيسف على المساعدة في إنشاء فريق عمل لمشاركة المغتربين مع بلدية طرابلس وتجريب آلية مصمَّمة لتمكين المجتمعات المحلية والمغتربين من المشاركة في تمويل مشاريع محلية تقلل من حالات التوتر.

رابعا - الرقابة والإدارة في صندوق بناء السلام

ألف - المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام

43 - عُينت المجموعة الاستشارية الثامنة لصندوق بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وعقدت اجتماعها الأول في كانون الثاني/يناير 2025 الذي تضمن حوارا مع لجنة بناء السلام. وفي حزيران/يونيه 2025، التقت المجموعة الأمين العام لمناقشة الأولويات وركزت على التموضع الاستراتيجي لبناء السلام، وتعبئة الموارد، والتمويل الابتكاري. وتضمن اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 حواراً آخر مع اللجنة حول ترتيب الأولويات والتعاون مع القطاع الخاص. كما أسدت المجموعة المشورة بشأن استخدام الأموال المقررة والتخطيط لتقييم الفترة الاستراتيجية الحالية للصندوق ووضع استراتيجية جديدة في عام 2026.

باء - الميزانية والموظفون

44 - في عام 2025، بلغت النفقات الناشئة عن التكلفة المباشرة لإدارة الصندوق ما يُقدَّر بـ 832 062 5 دولارا. ويتألف فرع تمويل بناء السلام التابع لمكتب بناء السلام ودعم السلام من رئيس واحد (مد-1) و 13 موظفا من الفئة الفنية (2 ف-5، و 3 ف-4، و 6 ف-3 و 2 ف-2) وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة. وواصل الصندوق الاستفادة من ترتيبات الشراكة المعقودة مع برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين والموظفين المدمجين من البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان.

(3) تفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

جيم - تعزيز الرصد والتقييم

45 - في عام 2025، جرى تقييم 79 في المائة من المشاريع المبلَّغ عنها بأنها على المسار الصحيح لتحقيق النتائج المقررة، وذلك بزيادة عن نسبة الـ 76 في المائة لعام 2024. وأظهرت 80 في المائة من المشاريع الـ 140 قيد التنفيذ منذ أكثر من سنة أدلةً على مساهمات كبيرة في نتائج بناء السلام، مقارنة بـ 61 في المائة من 139 مشروعا في عام 2024، مشفوعةً بأمثلة توضيحية واردة في الفرع الثالث أعلاه. وحُدد 37 مشروعا بأنها خارج المسار الصحيح، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الظروف السياسية المتقلبة وتأخر المدفوعات الناجم عن نقص السيولة. ومن المشاريع الـ 43 التي أُبلغَ عن تأخرها في عام 2024، عاد 33 مشروعا إلى الجدول الزمني المحدد وأُغلقَ مشروع واحد.

46 - وأظهر تقييم مجموعة من 38 مشروعاً من مشاريع مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين والشباب التي أُقرت في عام 2021، والتي تمثل استثماراً بقيمة 51,4 ملايين دولار في 21 بلداً، أن هذه المشاريع ذات صلة بمعالجة العوامل المحلية المسببة للنزاعات، وأشار إلى تعبئة مبلغ إضافي قدره 27,4 ملايين دولار من مصادر أخرى لتوسيع نطاق هذه المشاريع. وأثبت الدعم المقدم في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أهميته البالغة الأهمية في السياقات المتضررة من العنف الجنساني والصدمة النفسية والنزوح، في حين عززت مبادرات الحيز المدني إمساك المجتمع المحلي بمقاليد الأمور ومكّنت النساء والشباب من قيادة التغيير على مستوى القواعد الشعبية. وخلص الاستعراض المواضيعي للشباب والسلام والأمن لعام 2025 إلى أن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشباب إلى جانب تمكينهم سياسياً واجتماعياً يعززان مشاركتهم الفعالة في بناء السلام[4]. ودعا الاستعراض كذلك إلى اتباع نُهج متقاطعة لإدماج الشباب بما يضمن أن الشباب، بكل تنوعهم وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، قادرون على المشاركة على قدم المساواة في بناء السلام وتسوية النزاعات. وسيُنشَر الاستعراض المواضيعي المقبل المتعلق بتعزيز المؤسسات بحلول نهاية عام 2026.

47 - وفي نهاية كل فترة خمس سنوات من الأهلية للحصول على تمويل من مرفق إحياء عملية بناء السلام، يكلِّف مكتبُ بناء السلام ودعم السلام بإجراء تقييم لحافظة مشاريع يركز على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، والآثار المحفزة، وحساسية النزاعات، والقضايا الشاملة مثل حقوق الإنسان وإشراك النساء والشباب. وفي عام 2025، أُنجزت عمليات التقييم في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ومالي وموريتانيا. وسلطت هذه التقييمات الضوء على التعبئة الفعالة لجهود الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وعلى المشارَكة المجدية للنساء والشباب، مع التأكيد على أن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني لا يزال أساسيا بالنسبة إلى أهمية المبادرات ونجاحها واستدامتها.

48 - وتمشيا مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات، نُقحت المبادئ التوجيهية لتحديد "الآثار المحفزة" للصندوق في عام 2024 بعد مشاورات واسعة النطاق أدت إلى تحسين نطاق وتعريف وقياس هذه الآثار[5]. وتعكف الإدارة الآن على قياس حصة المشاريع الجارية التي تبلّغ عن آثار محفزة مالية أو غير مالية، والتي بلغت في عام 2025 ما نسبته 46,5 في المائة. ويُجرى استعراض الآثار المحفزة الخاصة بكل بلد والتحقق

(4) Erica Gaston and others, *2025 Peacebuilding Fund Thematic Review on Youth, Peace and Security* (New York, United Nations University, 2025).

(5) انظر A/78/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 548.

من صـــحتها من خلال عمليات تقييم حافظة المشـــاريع. ومن الأمثلة على الآثار المالية المحفزة حافظة مشـاريع الصـندوق بقيمة 48,5 ملايين دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي حفزت 42 مليون دولار من الدعم الإضـــافي بين عامي 2018 و 2024؛ وفي مالي، تخصـــيص 57,5 ملايين دولار بين عامي 2019 و 2024، ما أدى إلى جمع 54,3 ملايين دولار إضـافي من مصـادر أخرى. كما حددت التقييمات آثارا محفزة غير مالية بينها تكرار الأدوات والتدريب (مالي)، ونقاط تدخّل برنامجية جديدة للجهات المانحة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والاعتماد المؤسـساتي لسـياسـات في مجالات من قبيل الحفاظ على البيئة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية (موريتانيا).

49 - وفي عام 2025، وردَ 42 تقريراً عن تقييم المشـاريع. وأكد من جديد اسـتعراض توليفي للتقييمات التي أُنجزت في عامي 2023 و 2024 أن إجراءات التدخل التي يدعمها الصـــندوق ما زالت تحقق نتائج مجدية في مجال بناء السلام في بيئات معقدة ومتقلبة. وأشاد الاستعراض بجهود الصندوق الرامية إلى تمكين الشـركاء المحليين، وشـدد على أهمية ممارسـات بناء السـلام المتكيفة، بما في ذلك آليات الحصـول على انطباعات الشركاء المحليين والمرونة في الميزنة، وأوصى بأن يوال الصندوق الترويج لنُهج التعلم المتكيفة.

50 - وفي عام 2025، أُطلقت عمليتا تقييم لأثر استثمارات الصـندوق في وادي بولوتشـيك في غواتيمالا خلال مناسبة استضـافتها البعثات الدائمة لألمانيا وغواتيمالا وكندا لدى الأمم المتحدة، في شراكة مع المركز المعني بأثر بناء الســـلام. وتختلف عمليات تقييم الأثر عن التقييمات الأخرى في أنها تســـتخدم منهجيات يمكنها أن تتســـب التغيرات إلى مبادرة محددة لبناء الســـلام بدرجة ثقة أعلى بكثير، وهو ما يتطلب عادةً اسـتثمار قدر أكبر بكثير من الوقت والموارد. وتشـكل هذه الدراسـات جزءاً من مبادرة تقييم الأثر المتعددة السـنوات التي يضـطلع بها الصـندوق، في شـراكة مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر والمركز الدولي للأمن والتنمية. وخلص التقييم الأول إلى أن استثمارات الصندوق ساهمت في منع نشوب النزاعات على نحو فعال، إذ أدت إلى انخفاض بنســـبة 80 في المائة في النزاعات في مناطق التدخل، بينما خلص التقييم الثاني إلى انخفاض كبير في فعالية الأشـكال المحتملة للعنف في حل النزاعات من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي. وكانت هذه النتائج ثمرة مشـروع عزز فعالية وشـمولية المؤسـسـات الوطنية والمحلية في إدارة النزاعات، بدعم من الفاو ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأغذية العالمي[6].

خامسا - الخاتمة

51 - في عام 2025، أظهر صـــندوق بناء الســـلام قيمته الدائمة كأداة مرنة ومحفزة لدعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي تملك الجهات الوطنية زمامها، وضمان الإشراك الفعال للنساء والشباب في بناء السـلام، وتحقيق نتائج مسـتدامة على الصـعيد المحلي في ظل الهشـاشـة المتزايدة على الصـعيد العالمي والقيود على الموارد. وبالنسـبة إلى المسـتقبل، فإن الزخم والنتائج المتوقعة من اسـتعراض هيكل بناء السـلام

(6) Sebastian Martinez, "Effects of promoting management of the social, political and institutional environment on conflict in the Polochic Valley", Impact Evaluation Report, No. 148 (New Delhi, International Initiative for Impact Evaluation, 2025); and Neil Ferguson, Paulina Rebolledo Guzmán and Lame Ungwang, *Endline Assessment: PeaceFIELD Report Prepared for the Project "Promoting the Management of Social, Political and Institutional Environment to Diminish Agrarian Conflict in Polochic Valley, Guatemala"* (Berlin, International Security and Development Centre, 2025).

التابع للأمم المتحدة لعام 2025، على النحو المبين في القرارين المتلازمين الصـــادرين عن مجلس الأمن والجمعية العامة، يوفران فرصـة هامة لتعزيز التموضـع الاسـتراتيجي للصـندوق وتدعيم دوره ضـمن المنظومة الأوسع لبناء السلام. وإلى جانب التقييم المستقل المرتقب لفترة الاستراتيجية 2020–2026، ستُستخدم هذه النتائج في وضـع الاسـتراتيجية المقبلة للصـندوق. وأخيراً، سـيظل التمويل المسـتدام والذي يمكن التنبؤ يتسـم بأهمية بالغة. ومع أن الاشـتراكات المقررة تعزز قاعدة الصـندوق، فسـتكون التبرعات ضـرورية لتلبية الطلب والحفاظ على المرونة في دعم جهود بناء السلام الطويلة الأجل والموجهة نحو منع نشوب النزاعات.